مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

غسّان عيّاش: أحذّر من الفراغ في منصبيْ الحاكم ونائبه الأول

مع نهاية تموز الجاري تنتهي ولاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وسط تعذر تعيين بديل له ما لم يتم انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، مما يوقع المركز النقدي والمالي في اخطر ازمة اذا لم يعالج الشغور. الخطر متأت ايضا من انعكاسات هذا الشغور على وضع البلد وسمعة نظامه المالي والمصرفي

لا شك في ان شغور منصب حاكم المركزي ستكون له نتائج سلبية معنوية ان لم تكن اجرائية ايضا، خصوصا ان الحاكم يتعرض الى ملاحقات قضائية في لبنان وفي اكثر من بلد اوروبي. الحلول متاحة لملء الشغور، الا ان الاسئلة كثيرة عن مرحلة ما بعد الشغور. ما هي تأثيراتها على الوضع النقدي والمالي وعلى وضع العملة الوطنية، وما هي الاجراءات لدى المركزي بعد شغور المنصب لدرء المخاطر التي يمكن حدوثها، وهل من اقتراحات لتعويم الوضع الحالي او ايجاد الحلول له؟
"الامن العام" حاورت الدكتور غسان عياش، نائب حاكم مصرف لبنان السابق، وكانت هذه الاجابات عن التساؤلات والمخاوف.

■ تنتهي ولاية الحاكم رياض سلامة آخر شهر تموز، ما هو تصورك لمرحلة ما بعد انتهاء ولايته؟
□ نهاية ولاية الحاكم ليست محطة اقتصادية تترتب عليها نتائج مؤثرة في الاقتصاد اللبناني، لذا فان التوقعات الاقتصادية للمرحلة الجديدة لا يجب ان تكون عرضة للتكهنات المتفائلة او المتشائمة. الموضوع الوحيد الذي سيتغير، من حيث المبدأ، هو ابتعاد المصرف المركزي من العواصف التي اثارتها الملفات القضائية التي فتحت في وجه المسؤول الاول عن مصرف لبنان، سواء في لبنان او في فرنسا وعدد من الدول الاوروبية الاخرى. هذا في ذاته تطور ايجابي لأن علاقة مصرف لبنان وحاكمه المتوترة مع هذه الجهات القضائية، كانت لها اثار بالغة السلبية من حيث سمعة مصرفنا المركزي، في الداخل والخارج. لا يجب ان نقلل من تأثير ذلك على الاطلاق، فسمعة المصرف المركزي في اي بلد من بلدان العالم بالغة الاهمية. انها تؤثر على موقف مكونات النظام المالي العالمي وتعاملها، ليس مع البنك المركزي الوطني فحسب بل مع المصارف والمؤسسات المالية. القواعد الاساسية التي يجب ان يتمتع بها المصرف المركزي، كما هو متعارف عليه عالميا، ويتمتع بها الحاكم ايضا، ثلاث: الصدقية، الشفافية والاستقلالية. انها المكونات الاساسية لمناعة النظام المالي والمصرفي. لكن جهاز المناعة ضرب في لبنان بسبب النزاعات القضائية التي اشرنا اليها، مما اضاف وَهنًا الى نظامنا المالي الضعيف اصلا.

■ ما الذي سيتغير بعد انتهاء ولاية سلامة على صعيد القضايا الجوهرية مثل النظام المصرفي ومشكلة الودائع المحتجزة وسعر الصرف؟
□ هذه المسائل المحورية التي تؤثر تأثيرا شديدا على الاقتصاد ومعيشة اللبنانيين وظروف حياتهم عموما لن تتغير برحيل حاكم ومجيء آخر، بل هي مرهونة بسياسات وطنية بعيدة المدى وبرنامج شامل للاصلاح تلتزم به الدولة رأسها وكل فروعها التشريعية والتنفيذية، ويحظى بتأييد الرأي العام وحمايته. لم يعد ممكنا حل المشاكل الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، الا ضمن مخطط شامل يرعاه رئيس الجمهورية وتتابع الحكومة تنفيذه. البرنامج الشامل هو الذي يهدف الى تحقيق اصلاح المالية العامة المتهالكة، وذلك عبر استهداف ايرادات الدولة ونفقاتها بحيث يتراجع العجز المالي السنوي للدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بطريقة متدرجة كل عام، مما يتطلب مشاريع مدروسة وواقعية وقابلة للتطبيق لخفض النفقات العامة وزيادة الايرادات. عند وضع هذا المخطط المالي، يجب ان يكون هدف الدولة تحفيز النمو الاقتصادي لأن زيادة النمو كفيلة بوقف تدهور الناتج المحلي الذي انخفض بنسبة 60 في المئة منذ بدء الانهيار الكبير سنة 2019، وهذا من شأنه وقف تصاعد البطالة وخلق الوظائف، وبالتالي وقف الغاء الوظائف وتأمين العمل، خصوصا للاجيال المقبلة. من الواضح اذا، ان الانقاذ المرتجى لا يتوقف على مصرف لبنان ولا على حاكمه او السياسة النقدية.

■ هل يعني ذلك ان دور حاكم مصرف لبنان في مرحلة الانقاذ هو دور هامشي؟
□ بالعكس تماما، ان دور مصرف لبنان وحاكمه ومجلسه المركزي هو دور بالغ الاهمية في الفترة المقبلة. فالمصرف من موقعه المستقل يواكب الخطة الشاملة للدولة. فهو يراقب تأثير التطورات والبرامج الاقتصادية على مستوى المعيشة لأن مهمته الاساسية هي حماية المجتمع من التضخم مستعملا الادوات التي اناطها به قانون النقد والتسليف، وهي ادوات واسعة ومتنوعة، اهمها سياسة سعر الفائدة ونسب الاحتياطي الالزامي وشراء ادوات الدين العام بالليرة اللبنانية وبالعملات الاجنبية وبيعها. لمصرف لبنان دور كبير في مد الاقتصاد بالسيولة من خلال ادارته للتسليف المصرفي وتوجيهه للنشاط المصرفي عموما. على ضوء التجربة المؤلمة التي مررنا ونمر بها، من واجب مصرف لبنان في مرحلة النهوض ان يعطي عناية خاصة للحفاظ على ادخارات المودعين في المصارف اللبنانية. لم يعد في الامكان تعريض القطاع المصرفي لتجارب جديدة والحاق الخسائر بالمودعين، هذا اذا اردنا اعادة الثقة المفقودة بالقطاع المصرفي.

نائب حاكم مصرف لبنان السابق الدكتور غسان عياش.

■ نفهم من ذلك ان اعادة الحياة الى الاقتصاد لا تتوقف على تعيين حاكم جديد؟
□ بالضبط. فدور مصرف لبنان في اعادة الحياة للاقتصاد اللبناني واعادة الثقة للخروج من الازمة التاريخية التي يعيشها لبنان، وخصوصا نظامه المصرفي، هو دور جزئي، بتعبير آخر هو جزء من كل. البداية تكون بأن ترسم الحكومة خطتها للانقاذ، وهي خطة اقتصادية ومالية واجتماعية شاملة. وضعت الحكومة اللبنانية خطة للتعافي المالي والاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهو برنامج يفي بالغرض من حيث المبدأ. لكننا لم نلمس حماسة ومثابرة من الحكومة لمتابعة هذا البرنامج ووضعه موضع التنفيذ. وكانت الحكومة اقرت الاتفاق البرنامج مع صندوق النقد الدولي كواجب، بما يشبه الفروض المدرسية، فلم تتخذ اي تدابير لوضع البرنامج موضع التطبيق. يمكنها ان تتذرع بأنها حكومة تصريف اعمال لكي تتهرب من واجبات المتابعة والملاحقة، لكن هذه الحجة واهية ولا تعفيها من مسؤولياتها، لأن فترة تصريف الاعمال تبدو طويلة جدا والوقت يمر، فيما لبنان غارق في اسوأ واخطر ازمة اقتصادية عرفها منذ تأسيس الكيان اللبناني قبل اكثر من 100 عام. كما نلاحظ ان الخطة (البرنامج) التي احيلت على مجلس النواب بعد طول انتظار لا تحظى باهتمام الحكومة، حتى ان معظم الوزراء يتعاملون معها بشيء من التجاهل، بل هم يكتفون بالاعتماد على الدور الحيوي الذي يلعبه نائب رئيس مجلس الوزراء الدكتور سعادة الشامي الذي يتولى التنسيق مع صندوق النقد الدولي. فهل خطة التعافي هي خطة الحكومة اللبنانية ام خطة سعادة الشامي؟

> **نهاية ولاية سلامة تبعد مصرف لبنان عن العواصف القضائية**

■ في حال تأخر انتخاب رئيس للجمهورية، ما هي الخطوات الممكنة لملء الشغور من دون ان تسبب اشكالات وخلافات سياسية وطائفية؟
□ هذا الموضوع لا علاقة له بالاقتصاد، بل هو من صلب طريقة ادارة الدولة في لبنان. لا ضمانة بالا يكون اختيار حاكم جديد موضع تنازع سياسي وطائفي. واذا كانت طائفة الحاكم محسومة وهي من حصة الموارنة، فيخشى ان ينفجر خلاف حيال الانتماء السياسي لهذا المرشح او ذاك، اي من حصة اي طرف سياسي سيكون الحاكم المقبل. منذ تطبيق اتفاق الطائف وحتى اليوم، اصبحت المحاصصة في الوظائف العامة "قاعدة ذهبية" في النظام، وكل فريق سياسي يقاتل حتى يجمع تحت جناحه اكبر عدد ممكن من اصحاب المناصب، ويمتد ذلك الى المراتب الوسطى والمتدنية من الوظائف. هذه المحاصصة، وتقاسم سلة التعيينات، هي اسوأ ما جرى في ظل نظام الطائف، لانها عمليا الغت الدولة وجعلت الموظفين تابعين الى "بارونات" الطوائف. وقد ادى ذلك الى ضرب قاعدة الكفاية، لأن المحاصصة تسمح لزعامة كل طائفة باختيار اشخاص لملء المراكز من الاكثر ولاء لها، بصرف النظر عن كفاياته. لا يمكن ان يكون هناك اصلاح حقيقي في لبنان الا عندما تستعيد الدولة مساحة خاصة بها على حساب حصص الطوائف والقيادات السياسية الرئيسية، فتختار لكل منصب الشخص المؤهل له. اثبتت التجربة المريرة التي مررنا بها، ان منصب حاكم مصرف لبنان هو من اخطر المناصب على الاطلاق، لانه يتوقف على سياساته ومزاياه الاخلاقية والشخصية مصير كل اللبنانيين. لذلك، اتمنى ان يجري الاتفاق على ابعاد تعيين الحاكم الجديد عن المحاصصة، وان يجري اختيار شخص لهذا المنصب يتمتع بالمناعة الاخلاقية والنزاهة والحياد السياسي، كذلك بالعلم والكفاية والمقدرة وقوة الشخصية التي تمكنه من الوقوف في وجه تأثير السياسيين على السياسة النقدية، ومنعهم من التسلط على مصرف لبنان وتوجهاته وقراراته.

■ هل تتوقع انعكاسات سلبية على لبنان في حال شغور منصب الحاكم؟
□ من دون مبالغة، ان شغور منصب حاكم مصرف لبنان مع النائب الاول له في الوقت نفسه، هو اخطر انواع الفراغ في كل مؤسسات الدولة، لأن الدستور اللبناني بين كيفية ملء الفراغ في كل شغور وبقي مصرف لبنان حالة ◄

◄ خاصة. فعند شغور منصب رئيس الجمهورية يتولى مجلس الوزراء مجتمعا صلاحيات الرئيس الى حين انتخاب بديل له. واذا انتهت مدة ولاية المجلس النيابي يمكن للنواب التمديد للمجلس كما حصل في العديد من المرات في السابق. اما الحكومة فاذا استقالت او اعتبرت مستقيلة، فتتحول هي نفسها الى حكومة تصريف اعمال وتثابر على القيام باعمال الحكومة، ضمن حدود تصريف الاعمال، الى حين تشكيل حكومة جديدة. في مصرف لبنان، عند شغور منصب الحاكم تتحول صلاحياته الى نائب الحاكم الاول، فاذا استقال هذا الاخير، وهو احتمال جرى التلويح به مؤخرا، يتعطل المجلس المركزي تلقائيا. بالتالي، يتوقف مصرف لبنان عن ممارسة وظائفه كلها، من الاشراف على النشاط المصرفي، الى حماية سعر صرف الليرة اللبنانية، الى خلق النقد عند الحاجة الماسة لتسليف الدولة وتمكينها من دفع الرواتب. كذلك لتسليف المصارف منعا لتوقف اي مصرف عن الدفع والتسبب بازمة مصرفية شاملة. انا احذر من السماح بفراغ في مصرف لبنان عبر خلو منصب

"علاقة سلامة الصاخبة مع الجهات القضائية لها اثار سلبية"

الحاكم ونائبه الاول في الوقت نفسه، فهذا احتمال يؤدي الى ما يشبه الخراب الشامل.

■ ما هو المطلوب لاستعادة الثقة الداخلية والخارجية بوضعية المركزي والمصارف في ظل هذه المشكلات؟

□ تعددت مصادر تشخيص الازمة اللبنانية، من المصادر المحلية الرصينة الى تقارير المؤسسات المالية الدولية، وتقارير صندوق النقد والبنك الدوليين ومعهد التمويل الدولي، اضافة الى تقارير مصارف الاستثمار العالمية الكبرى التي تتابع الوضع اللبناني وتصدر تقارير دورية عنه. يمكننا من كل هذه المصادر ان نستخلص خارطة طريق للبنان تكاد ان تكون موضع اجماع. فالكل يعتقد ان مشكلة لبنان الاساسية هي مشكلة سياسية قبل ان تكون اقتصادية مجردة. فلبنان يعاني من سوء اداء الادارة السياسية للبلاد الناجم عن تغليب المصالح الفردية والسياسية على المصالح الوطنية. من اجل استعادة الثقة بلبنان، يجب الالتزام باصلاحات في النظام السياسي، واعادة الاعتبار الى القيم السائدة في الدول المتقدمة، وخصوصا سيادة القانون وسموه واستقلالية القضاء، وتغليب المصالح الوطنية على المصالح الفئوية. بعد ذلك يأتي دور الالتزام ببرنامج وطني للاصلاح الاقتصادي والمالي. نحن في غنى عن اطالة الحديث عن مضمون هذا الاصلاح، ويمكن العودة الى الاتفاق الاولي الذي عقدته الحكومة اللبنانية مع صندوق النقد الدولي على مستوى الموظفين، فهو يتضمن سلة كاملة ومتكاملة للاصلاحات التي طال الحديث عنها في العقدين الاخيرين ولم تعرف طريقها الى التنفيذ.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام